

التعرف على الوجه تكنولوجيا منازرة تُسلط على الأقليات

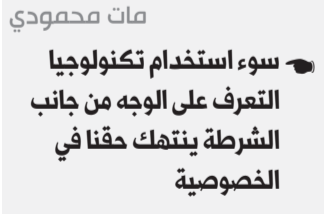
الشركات الصينية للذكاء الاصطناعي تمهد لحقبة من العنصرية المؤتمتة



القلق من أنظمة التعرف على الوجه يتزايد عالمياً

أن يجعل برامج التصنيف العرقي متاحة بسهولة في أيدي حكومات أخرى. وقال فرانكل "لا أعتقد أن ثمة مبالغة في التعامل مع هذا باعتباره تهديداً وجودياً للديمقراطية"، مضيفاً "بمجرد أن تعتمد دولة ما نموذجاً في هذا المناخ الاستبدادي الثقيل الوطء، فإنها تستخدم البيانات لفرض أفكار وقواعد على نحو أكثر عمقا وجذرية مما كان يمكنها تحقيقه قبل 70 عاماً في الاتحاد السوفييتي. ومن ثم، هذه أزمة مُلحة نسير إليها نياماً ببطء".

وكانت منظمة العفو الدولية قد أطلقت حملة عالمية لحظر استخدام أنظمة التعرف على ملامح الوجه، باعتباره شكلاً من أشكال المراقبة الجماعية من شأنه أن يقضي على استفحال الممارسات العنصرية للشرطة.



مات محمودي

سوء استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه من جانب الشرطة ينتهك حقنا في الخصوصية

وحذرت المنظمة من إقدام أجهزة تنفيذ القانون على استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه كسلاح ضد الفئات المهمشة في مختلف بلدان العالم، فمن نيويورك إلى نيويورك، يمكن استغلال هذه التكنولوجيا التي تقتحم خصوصية المرء فتقلب هويته نعمة عليه وتهذر حقوقه الإنسانية.

وقول مات محمودي الباحث المعني بالذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية "إن سوء استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه من جانب الشرطة يضع الأبرياء في صف مستديم للشتبه فيهم، وينتهك حقنا في الخصوصية؛ لقد أصبحت تكنولوجيا التعرف على الوجه منتشرة في كل مكان ولا تخضع لأي ضوابط، وينبغي حظرها".

أما ألبرت فوكس كان المدير التنفيذي لـ"مشروع الإشراف على تقنية المراقبة" في مركز العدالة الحضرية فقد قال إن "تكنولوجيا التعرف على الوجه هي تقنية منازرة ومعيبة ومناقضة للديمقراطية".

كانت تقارير سابقة نشرها موقع "انترسيبت" قد كشفت عن تعاون منظمة أميركية، أسسها عملاقا التكنولوجيا غوغل وأي.بي.إم، مع شركة تساعد السلطات الصينية على فرض رقابة على مواطنيها.

وقدمت 5 أشخاص لديهم معرفة مباشرة بنظم المراقبة الصينية، والذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم خوفاً من انتقام السلطات، تفاصيل للصحيفة الأميركية عن تلك التقنية واستخدامها لحفظ تسجيلات تخص 11 مليون مسلم من الإيغور في الصين.

وتحتفظ السلطات الصينية بالفعل بشبكات مراقبة واسعة، من بينها إمكانية تتبع الحمض النووي للأشخاص في إقليم شينجيانغ شمال غرب الصين، والذي يطلق عليه العديد من الإيغور اسم الوطن. لكن نطاق النظم الجديدة، التي لم يبلغ عنها سابقاً، يمتد ليراقب العديد من الأركان الأخرى في البلد.

وقد أشرفت أجهزة إنفاذ القانون في مدينة سانميشيا بوسط الصين على طول النهر الأصفر على تشغيل نظام تمكن من إجراء 500 ألف فحص خلال شهر واحد في هذا العام الجاري لتحديد ما إذا كان السكان ينتمون إلى أقلية الإيغور أم لا.

وعلى الرغم من أن بعض إدارات الشرطة والشركات التقنية قد أطلقت على هذه الممارسة اسم "تحديد الأقليات"، إلا أن تلك العبارة ليست سوى تعبير مُلطّف لآداة تسعى حصراً إلى تحديد الإيغور. ويبدو الإيغور غالباً مختلفين عن غالبية سكان الصين المنتمين إلى سلالة الهان المهيمنة. إذ أنهم أقرب شبهاً لسكان آسيا الوسطى. ومن ثم، تساهم مثل هذه الاختلافات في تسهيل عملية تمييزهم عن غيرهم من خلال برامج المراقبة.

وفي حين إنشائها من خلال برنامج تابع لشركة "بيتو" كيف استخدمت الشرطة الصينية في مدينة سانميشيا برنامجاً يعمل على كاميرات المراقبة لمحاولة التعرف على السكان أكثر من 500 ألف مرة خلال شهر تقريبا.

وتتملك شركة بيتو وخصوصها طموحات للتوسع في الخارج. وأوضح جوناثان فرانكل الباحث في مجال الذكاء الاصطناعي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أن مثل هذه الدفعة يمكن

بتسجيلات عن جميع تحركاتهم لأغراض البحث والمراجعة. وتجعل هذه الممارسة الصين رائدة في مجال تطبيق تقنيات الجيل المقبل لمراقبة مواطنيها، مما قد يؤذن ببداية حقبة جديدة من العنصرية المؤتمتة.

وتابع أن في "مستوى التفاصيل التي يريدون جمعها" انتهاكا غير عادي للخصوصية. وقد يكون الغرض الآخر من المعايير الحكومية هو تنظيم البيانات بطريقة تمكن من تطوير أنظمة أكثر قوة للتعرف على الوجه في السنوات القادمة، كما قالت ليز أوسوليفان، التي عملت على شرح الصورة لشركة رؤى الكمبيوتر كلاريفاي.

وتابعت "إنه لأمر مرعب أن نخيل نظاماً متزايد الدقة للكشف عن المعايير الحيوية يجمع الكثير من المعلومات بارتكاب انتهاكات وتقول إن معسكراتها تقدم تدريباً مهنياً وهي ضرورية لمحاربة التطرف.

وقالت وانغ إن معايير التعرف على الوجه الموثوقة في تقرير "أي.بي.في.إم." قدمت أدلة جديدة على التعاون بين الحكومة الصينية وشركات تكنولوجيا المراقبة المحلية بشأن الإجراءات التي يمكن أن تستهدف مجموعات الأقليات.

وتابعت "إنهم يعلنون سؤوا في مجال المراقبة الجماعية والتعقب الجماعي للأشخاص دون التوافق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية".

وفي يناير قالت "أي.بي.في.إم." إن عدداً من شركات الذكاء الاصطناعي الصينية الكبرى تقدمت بطلب للحصول على براءات اختراع وصفت التكنولوجيا لتحليل الصور بحثاً عن الإيغور، وربطها بكاميرات المراقبة المستمرة وشبكات التعرف على الوجه.

مع ذلك، قال الخبراء إنه ليس من الواضح إلى أي مدى تعمل أنظمة التعرف على الوجه العرقية أو قواعد البيانات الوطنية المرتبطة بها بشكل كامل في الصين.

وقال جريج والتون وهو خبير في المراقبة الصينية في مركز الأبحاث الكندي سيكديف، إن المعايير المفصلة في التقرير الجديد قد تعكس خطط بكين

المستقبلية لتطوير أنظمة تتبع مدعومة بالذكاء الاصطناعي. وأضاف والتون الذي يدرس قواعد بيانات الشرطة الحية "تكشف هذه المعايير عن تطلعات جميع البيانات التي تريد الحكومة الصينية جمعها من الناس في الأماكن الحضرية".

وقال إن الكثير منها يحتوي بالفعل على التفاصيل المدرجة في المعايير كطول الحاجب والعرق ولون البشرة، على الرغم من أن هذه الحقائق لا يتم ملؤها دائماً.

وتابع أن في "مستوى التفاصيل التي يريدون جمعها" انتهاكا غير عادي للخصوصية. وقد يكون الغرض الآخر من المعايير الحكومية هو تنظيم البيانات بطريقة تمكن من تطوير أنظمة أكثر قوة للتعرف على الوجه في السنوات القادمة، كما قالت ليز أوسوليفان، التي عملت على شرح الصورة لشركة رؤى الكمبيوتر كلاريفاي.

وتابعت "إنه لأمر مرعب أن نخيل نظاماً متزايد الدقة للكشف عن المعايير الحيوية يجمع الكثير من المعلومات بارتكاب انتهاكات وتقول إن معسكراتها تقدم تدريباً مهنياً وهي ضرورية لمحاربة التطرف.

وقالت وانغ إن معايير التعرف على الوجه الموثوقة في تقرير "أي.بي.في.إم." قدمت أدلة جديدة على التعاون بين الحكومة الصينية وشركات تكنولوجيا المراقبة المحلية بشأن الإجراءات التي يمكن أن تستهدف مجموعات الأقليات.

وتابعت "إنهم يعلنون سؤوا في مجال المراقبة الجماعية والتعقب الجماعي للأشخاص دون التوافق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية".

وفي يناير قالت "أي.بي.في.إم." إن عدداً من شركات الذكاء الاصطناعي الصينية الكبرى تقدمت بطلب للحصول على براءات اختراع وصفت التكنولوجيا لتحليل الصور بحثاً عن الإيغور، وربطها بكاميرات المراقبة المستمرة وشبكات التعرف على الوجه.

بدأت الحكومة الصينية، إضافة إلى طرق التعقب التقليدية المتبعة، بإخضاع الإيغور إلى رقابة صارمة مستخدمة تقنية النمط الظاهري للحمض النووي وتقنية التعرف على الوجه. واستفادت بكين من جائحة كورونا لتعميم الرقابة، الأمر الذي رفع رصيد مختبرات وزارة الأمن العام الصيني المتخصصة في تطوير تقنيات التعقب وإيجاد أسواق جديدة لها خارج حدود الصين مثيرة بذلك قلقاً دولياً.

نيويورك - عبر باحثون عن قلقهم من لجوء السلطات الصينية لتجنيد شركات مراقبة للمساعدة في وضع معايير لأنظمة التعرف على الوجه، محذرين من أن التركيز الشديد على تتبع الخصائص مثل العرق خلق مجالاً واسعاً لسوء المعاملة.

تحدد المعايير الفنية، التي نشرتها مجموعة أبحاث المراقبة "أي.بي.في.إم"، كيف يجب تقسيم البيانات التي تم التقاطها بواسطة كاميرات التعرف على الوجه في جميع أنحاء الصين إلى العشرات من الخصائص، من حجم الحاجب إلى لون البشرة والعرق.

وقال مؤلف التقرير تشارلز روليت "إنها المرة الأولى التي نشاهد فيها شبكات كاميرات الأمن العام التي تتعقب الأشخاص من خلال هذه المعايير الضاسمة بشكل صريح على هذا النطاق".

وأضاف أن المعايير تقود الطريقة التي يتم بها بناء شبكات المراقبة في جميع أنحاء البلاد من التطورات السكنية في العاصمة بكين إلى أنظمة الشرطة في مقاطعة هوبي بوسط البلاد.

وقال روليت، الذي ياتي تقريره وسط تدقيق عالمي متزايد بشأن معاملة بكين لمسلمي الإيغور والأقليات الأخرى في إقليم شينجيانغ الغربي، إن الأمر يعزز الانتهاك. بينما تنفي الحكومة الصينية أي انتهاكات حقوقية في المنطقة.

وقالت مايا وانغ باحثة أولى في الصين في هيومن رايتس ووتش "نحن لا نتحدث عن معيار لقياس طول أقلام الرصاص في مصنع، فهذه ليست تقنية محايدة".

ويقول نشطاء وخبراء حقوقيون في الأمم المتحدة إن ما لا يقل عن مليون مسلم محتجزون في معسكرات في شينجيانغ، ويتهم النشطاء وبعض السياسيين الغربيين الصين باستخدام التعذيب والإشغال الشاقة والتعقيم. ونفت الصين مرارا جميع الاتهامات بارتكاب انتهاكات وتقول إن معسكراتها تقدم تدريباً مهنياً وهي ضرورية لمحاربة التطرف.

وقالت وانغ إن معايير التعرف على الوجه الموثوقة في تقرير "أي.بي.في.إم." قدمت أدلة جديدة على التعاون بين الحكومة الصينية وشركات تكنولوجيا المراقبة المحلية بشأن الإجراءات التي يمكن أن تستهدف مجموعات الأقليات.

وتابعت "إنهم يعلنون سؤوا في مجال المراقبة الجماعية والتعقب الجماعي للأشخاص دون التوافق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية".

وفي يناير قالت "أي.بي.في.إم." إن عدداً من شركات الذكاء الاصطناعي الصينية الكبرى تقدمت بطلب للحصول على براءات اختراع وصفت التكنولوجيا لتحليل الصور بحثاً عن الإيغور، وربطها بكاميرات المراقبة المستمرة وشبكات التعرف على الوجه.

عبر باحثون عن قلقهم من لجوء السلطات الصينية لتجنيد شركات مراقبة للمساعدة في وضع معايير لأنظمة التعرف على الوجه، محذرين من أن التركيز الشديد على تتبع الخصائص مثل العرق خلق مجالاً واسعاً لسوء المعاملة.

تحدد المعايير الفنية، التي نشرتها مجموعة أبحاث المراقبة "أي.بي.في.إم"، كيف يجب تقسيم البيانات التي تم التقاطها بواسطة كاميرات التعرف على الوجه في جميع أنحاء الصين إلى العشرات من الخصائص، من حجم الحاجب إلى لون البشرة والعرق.

وقال مؤلف التقرير تشارلز روليت "إنها المرة الأولى التي نشاهد فيها شبكات كاميرات الأمن العام التي تتعقب الأشخاص من خلال هذه المعايير الضاسمة بشكل صريح على هذا النطاق".

وأضاف أن المعايير تقود الطريقة التي يتم بها بناء شبكات المراقبة في جميع أنحاء البلاد من التطورات السكنية في العاصمة بكين إلى أنظمة الشرطة في مقاطعة هوبي بوسط البلاد.

وقال روليت، الذي ياتي تقريره وسط تدقيق عالمي متزايد بشأن معاملة بكين لمسلمي الإيغور والأقليات الأخرى في إقليم شينجيانغ الغربي، إن الأمر يعزز الانتهاك. بينما تنفي الحكومة الصينية أي انتهاكات حقوقية في المنطقة.

وقالت مايا وانغ باحثة أولى في الصين في هيومن رايتس ووتش "نحن لا نتحدث عن معيار لقياس طول أقلام الرصاص في مصنع، فهذه ليست تقنية محايدة".

ويقول نشطاء وخبراء حقوقيون في الأمم المتحدة إن ما لا يقل عن مليون مسلم محتجزون في معسكرات في شينجيانغ، ويتهم النشطاء وبعض السياسيين الغربيين الصين باستخدام التعذيب والإشغال الشاقة والتعقيم. ونفت الصين مرارا جميع الاتهامات بارتكاب انتهاكات وتقول إن معسكراتها تقدم تدريباً مهنياً وهي ضرورية لمحاربة التطرف.

وقالت وانغ إن معايير التعرف على الوجه الموثوقة في تقرير "أي.بي.في.إم." قدمت أدلة جديدة على التعاون بين الحكومة الصينية وشركات تكنولوجيا المراقبة المحلية بشأن الإجراءات التي يمكن أن تستهدف مجموعات الأقليات.

وتابعت "إنهم يعلنون سؤوا في مجال المراقبة الجماعية والتعقب الجماعي للأشخاص دون التوافق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية".

وفي يناير قالت "أي.بي.في.إم." إن عدداً من شركات الذكاء الاصطناعي الصينية الكبرى تقدمت بطلب للحصول على براءات اختراع وصفت التكنولوجيا لتحليل الصور بحثاً عن الإيغور، وربطها بكاميرات المراقبة المستمرة وشبكات التعرف على الوجه.

قلق متزايد

في إحدى الحالات، يشير التقرير إلى مناقصة نوفمبر 2020 لمشروع إسكان صغير "تكي" في بكين، يتطلب من الموردين أن يفي نظام كاميرات المراقبة بمعايير تسمح بالفرز حسب لون البشرة والعرق وتصنيف الشعر.

وقال روليت، الذي ياتي تقريره وسط تدقيق عالمي متزايد بشأن معاملة بكين لمسلمي الإيغور والأقليات الأخرى في إقليم شينجيانغ الغربي، إن الأمر يعزز الانتهاك. بينما تنفي الحكومة الصينية أي انتهاكات حقوقية في المنطقة.

كُرست الصين موارد ضخمة لمراقبة السكان الإيغور بزعم العنف القائم على أساس العرق في إقليم شينجيانغ

كما قالت كيتلين بيشوب مسؤولة الحملات في مؤسسة الخصوصية الدولية إن القلق بشأن الكشف عن العرق في أنظمة التعرف على الوجه يتزايد على مستوى العالم.

وبينما سعت الشرطة في نيويورك وإيطاليا ونيوزيلندا وأماكن أخرى إلى التكنولوجيا لتصنيف الوجوه حسب العرق، قالت بيشوب إن نطاق النهج الصيني ومركزيته لا تمثل لهما. وبالنظر إلى دور الصين كمصدر رئيسي لتكنولوجيا المراقبة، فقد يكون ذلك مصدر قلق دولي.

وتابعت بيشوب "إذا كنت تفي بهذه المعايير القمعية في الصين، فهذه مشكلة كبيرة بالفعل. ولكنك ترسل التكنولوجيا إلى جميع أنحاء العالم بعد ذلك وقد يكون هذا أكثر إثارة للقلق".

ونظر تقرير روليت في معايير نظام المراقبة التي وضعتها وزارة الأمن العام وإدارات الشرطة في مقاطعات خنان وشينجيانغ وشنجن.

والمعايير، التي تتبعها الوكالات الحكومية، بما في ذلك الشرطة التي تسعى لبناء أي نوع من أنظمة الكاميرات، صيغت لدى الحكومة بالتعاون مع بعض أكبر شركات المراقبة في البلاد مثل يونيفيو وهيكلينج وداهاوا. وقد أدرجت واشنطن هيكلينج وداهاوا في القائمة السوداء في 2019 لدورها المزعوم في "المراقبة عالية التقنية" ضد الأقليات العرقية في الصين. ووصفت داهاوا تقارير إعلامية بأنها "كاذبة" حيث كانت تفيد بأنها ساعدت في صياغة معايير حكومية للكشف عن الجماعات العرقية الفردية.

وأضافت الشركة في بيان أرسل عبر البريد الإلكتروني "لم تكن داهاوا



إنها المرة الأولى التي نشاهد فيها شبكات كاميرات المراقبة تتعقب الأشخاص من خلال معايير إثنية وعرقية بشكل واضح وصريح

مع ذلك، قال الخبراء إنه ليس من الواضح إلى أي مدى تعمل أنظمة التعرف على الوجه العرقية أو قواعد البيانات الوطنية المرتبطة بها بشكل كامل في الصين.

وقال جريج والتون وهو خبير في المراقبة الصينية في مركز الأبحاث الكندي سيكديف، إن المعايير المفصلة في التقرير الجديد قد تعكس خطط بكين